التصريف بين الأصل الاشتقاقي والأصل الصناعي

أ.م.د. بتول عباس نسيم

جامعة بغداد / كلية الآداب

مستخلص

يمثل التصريف أصلا من أصول النحو المعتبرة هو القياس، الذي تستند إليه ألفاظ كثيرة جدا في إثبات صحتها، أو بيان أحوالها ومعرفة ما يحدث فيها من تغيير أو تحويل.

إلا أن كثيرا من الدارسين أو المهتمين بالتصريف لا يميز بين أمرين هما: الأصل الاشتقاقي الذي تشتق منه الألفاظ على صيغ مختلفة وذات دلالات معجمية تحمل في ذاتها معاني بحسب هيآتها، وبين الأصل الصناعي الذي يتولد عن هذا الاشتقاق، والذي يكون هو المنطلق لتغييرات بنيوية متعددة في الصيغة الواحدة.

وهذا البحث محاولة متواضعة للتفريق بينهما من خلال تتبع بعض النصوص القديمة وإخضاعها للوصف والتحليل، للوصول إلى نقط الاختلاف او الالتقاء، بالاعتماد على ما جاءنا من مناظرات العلماء ومحاوراتهم.

الكلمات المفتاحية: التصريف، الأصل الاشتقاقي، الأصل التصريفي.

Abstract

The discharge represents an original grammar that is considered the analogy, on which very many words are used in proving its authenticity, or clarifying its conditions and knowing what is happening in it from changing or converting..

However, many learners or those interested in drainage do not distinguish between two things: the derivative origin from which the words are derived from different formulas and lexical connotations that have meanings in themselves meanings according to their structures, and the industrial origin that results from this derivation, which is the starting point for multiple structural changes in The one formula.

This research is a modest attempt to differentiate between them by following some ancient texts and subjecting them to description and analysis, to reach points of difference or convergence, depending on what we came from the debates and discussions of scientists.

Exchange, etymological origin, industrial origin the :key words

المقدمة

التصريف من الموضوعات التطبيقية المهمة من ضمن علوم العربية، وهو في غالب أحواله يختص بحروف العلة لألف والواو والياء وتلحقها الهمزة، كما أكد ذلك علماء العربية الأوائل أمثال سيبويه والفارسي وابن جني وغيرهم كثير.

ويمثل التصريف أصلا من أصول النحو المعتبرة هو القياس، الذي تستند إليه ألفاظ كثيرة جدا في إثبات صحتها، أو بيان أحوالها ومعرفة ما يحدث فيها من تغيير أو تحويل.

إلا أن كثيرا من الدارسين أو المهتمين بالتصريف لا يميز بين أمرين هما: الأصل الاشتقاقي الذي تشتق منه الألفاظ على صيغ مختلفة وذات دلالات معجمية تحمل في ذاتها معاني بحسب هيآتها، وبين الأصل الصناعي الذي يتولد عن هذا الاشتقاق، والذي يكون هو المنطلق لتغييرات بنيوية متعددة في الصيغة الواحدة.

وهذا البحث محاولة متواضعة للتفريق بينهما من خلال تتبع بعض النصوص القديمة وإخضاعها للوصف والتحليل، للوصول إلى نقط الاختلاف او الالتقاء، بالاعتماد على ما جاءنا من مناظرات العلماء ومحاوراتهم.

وقد جاء البحث على مقدمة وعلى عنوانات تناقش تحتها الموضوعات، ثم ختم بخاتمة فيها أهم النتائج، والعنوانات هي:

أولا: الفرق بين الاشتقاقيّ و الصناعيّ في التعامل مع الأصل:

١) **الأصل الاشتقاقيّ:**

٢) **الأصل الصناعيّ:**

ثانيا: أحوال الأصل الصناعيّ:

١) **من حيث عدد حروفه:**

٢) **من حيث الأفراد والتركيب**

٣) **الأصل المفرد من حيث الصيغ المتداولة:**

آمل أن يكون البحث محاولة موفقة في إضافة شيء جديد في مجال الدرس الصرفي ومن الله التوفيق.

أولا: الفرق بين الاشتقاقيّ والتصريفيّ في التعامل مع الأصل:

تولد عن مباحثات اللغويين اختلاف في أصل الاشتقاق، أيهما أصل: الفعل أم المصدر[١]، والذي كانت أدلة الفريقين ــ البصريين والكوفيين ــ فيه متكافئة [٢] والذي لم يحل إلى اليوم حتى كثرت فيه الأقوال، وتعددت، وحتى حَسم الدرس اللغوي الحديث هذا الخلاف بالجذر اللغوي، ليكون هو أصل الاشتقاق والذي ينسجم انسجاما تاما مع منهج المعجمات في ترتيب المواد اللغوية المختلفة [٣].

١) الأصل الاشتقاقيّ:

سمي الأصل الاشتقاقي لأنه أصل ثابت تشتق منه ألفاظ كثيرة للتعبير عن المعاني المختلفة، وأصل الاشتقاق عن اللغويين الأوائل، ولا سيما المعجميون هو محط نظرهم وموضع اهتمامهم، ومنه تتوالد الألفاظ والمعاني، سواء أكان فعلا كما يرى الكوفيون أم مصدرا كما يرى البصريون، وهو موجود على أرض الواقع، ومستعمل عند العرب، سمعه الأجيال وتناقلوه ، جيلا بعد جيل، لا يتطرق إليه الشك، ولا يدخله النقاش في وجوده، إلا بالقدر المتعلق بصحة الرواية، وصدق الراوي، ثابت في المعجمات في دلالاته وتداوله، وإن اختلفوا فيه فاختلافهم في الدلالة والصيغة لا في أصوله، همهم الأول والأخير ما نطق به العرب على الوجه الفعلي، وما خرج إليه من دلالات حقيقية مركزية، ومعان ترتبط بالسياق والتداول، للتفقه في اللغة وفهم مقاصدها، ومعرفة سبل استخدامها والنسج على منوالها.

ومنه تشتق الأفعال بتصريفاتها الزمنية المجردة والمزيدة، ومصادرها بدلالاتها المختلفة وأنواعها المتباينة، والأوصاف المشتقة بحسب معانيها، كل ذلك بصيغ شاعت عندهم، وسمعت منهم على قياس ألفوه، وسليقة اعتادوها، وطبع جبلوا عليه، والاشتقاق كما عرفه اللغويون هو: (نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيبا، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيدَ المشتقُّ على المشتقّ منه بشيء، كضارب أو مضروب ، يوافق ضَرْبا في جميع ذلك، فلا يقال: ذئب من سرحان، لفقد التركيب والمعنى الزائد، ولا ذَهَبَ من ذَهَبٍ، لفَقْدِ تغاير الصيغة، والمعنى الزائد..)[٤].

مثال ذلك الجذر (ب ي ع) على رأي المحدثين، أو (باع) على رأي لكوفيين و (البيع) على رأي البصريين، كل منها أصل اشتقاقي لبقية الألفاظ المأخوذة منها، نحو: باع للماضي، ويبيع للمضارع، بع للأمر، وبائع لاسم الفاعل، ومبيع لاسم المفعول، أو مبيوع، وبيّاع لصيغة

المبالغة، وغير ذلك من الأفعال المزيدة منه ومصادرها ومشتقاتها، يهتم لها الاشتقاقي بما تحمل من معان ودلالات بنيت على صيغها بغض النظر عما حدث فيها من تغيير في صيغها وأبنيتها، إذ يترك الاشتقاقي ذلك إلى التصريفي، وربما لا يعبأ الاشتقاقي بوزن الكلمة، كما نلمس ذلك عند كثير من اللغويين او المعجمين الاوائل، وكما أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٥]، فالميزان مرهون بالدرس التصريفي، وهو أداة التصريفي للتعبير عن الجذر اللغوي للفظة، وعما يحدث فيها من تغيير زيادة ونقصانا وتبديلا، وهو في الغالب مرتبط في الأصل بالمعتلات [٦]..

٢) الأصل الصناعيّ:

اسميناه الأصل الصناعي لأن الاشتقاقيين، لا يعبؤون به بالقدر الذي يعبأ به التصريفيون الذين ينظرون إلى التصريف على أنه صنعة لها قواعدها وأصولها، والذين يلجؤون إلى تحليل اللفظ وصيغته، فيقابلون أصوله بأصول الميزان، ويعرضونه على قواعدهم التي استنبطوها من استقرائهم المعتمد في الأصل على استقراء اللغويين ، ومعرفة ما يحدث فيه من تغيير، إذا ما تعارضت أصوات اللفظ أو الجذر مع الصيغة التي بني عليها.

فلم يكن الأصل الاشتقاقي مما اهتموا به في الدرس التصريفي، إلا بالقدر الذي يحدد مسار قياسهم وما ينتج عنه من مراتب صناعية، ذلك أن المنطلق لمباحثهم هي المقدمات، وإن كانت مغلوطة، أو افتراضية، فضلا عن البناء المسموع.

وما دام التصريفي صنعته ان يتابع التغييرات التي تحدث بالجذر الاشتقاقي عند صياغته على صيغة ما، فإن همه في الأساس هو الصيغة، وما ستؤول إليه من بناء، وعليه فالصيغة هي الأصل الصناعي لديه.

ثانيا: أحوال الأصل الصناعيّ:

لارتباط التصريف بالقياس أولاه التصريفيون عناية كبيرة وحددوا له أداة يقيسون بها هو الميزان الصرفي، أو التمثيل الذي يعد شكلا من أشكال التمرين والتمكن من صنعة القياس.

ولما كان القياس جانبا من جوانب الفكر الصرفي لديهم اختلفت أحوال الأصل الصناعي لديهم كما اختلفوا في بعض أحواله، ويمكن الحديث عن تلك الأحوال على النحو الآتي:

١) الأصل الصناعي من حيث عدد الحروف:

للتمثيل الصناعي أصول بينها اللغويون في مواضع كثيرة من مؤلفاتهم، فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يقول: (معنى قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا تأويله: خذ حرفا من

هذه الحروف أو حروف هذه الكلمة الأصول دون الزوائد إن كانت فيها زوائد، فافكك صيغتها التي هي الآن عليها، وصغها على نحو من صيغة المثال المطلوب ساكنه كساكنه ومتحركه كمتحركه ومضمومه كمضمومه ومفتوحه كمفتوحه ومكسوره كمكسوره.. فإذا كان فيه زائد جئت به في المثال الذي تصوغه بعينه كما ضمن سؤاله فإن عرض هناك ما يوجب قلب أو حذفا أو تغييرا أمضيته وصرت إلى ما يوجبه القياس فيه) [٧]، وابن هشام (ت ٧٦١ ه) يقول: (معنى قولهم: ابن لي كذا من كذا: صغ مثاله من أصوله مجتلبا فيه زيادته إن كانت، ومراعيا القواعد [٨].

والقواعد هي أن (يبنى من الشيء مثله و أكثر، لا أقل، لأن ذلك هدم) [٩]، إذ لا يجوز بناء لفظ له من عدد الحروف على ما هو اقل منه.

فيجوز بناء من ضرب كجعفر ضربب وسِبَطر: ضربّ ومن باع كنمِر: باعٌ وليس العكس[١٠]، والهدم لفظ عبر به ابن جني في مقابل البناء ، قال ابن جني: (ولك أن تبني من العدة ما هو مثلها أو فوقها إن شئت، وليس لك أن تبني من العدة ما هو دونها، لأن ذلك كان يكون هدما لا بناء ذلك أن تبني من الثلاثي ثلاثيا ورباعيا وخماسيا من الرباعي أيضا خماسيا وسداسيا، ومن الخماسي أيضا خماسيا، وليس لك أن تبني من الخماسي رباعيا، ولا من الرباعي ثلاثيا، فأما ما دون الثلاثة فلا يبنى منه ولا يبنى مثله) [١١].

ومع كون هذا البناء يكون في الغالب من باب الافتراض غير القائم على أساس الأصول الاشتقاقية المعروفة، تراهم يؤكد أغلبهم على هذه المسألة ليكون قياسهم محكوما بالواقع اللغوي وبما هو عليه الاشتقاق.

إلا أن بعض اللغويين جوز بناء ما كان عدد حروفه أكثر مما بني على مثاله، ما دام ذلك من باب المنطق الافتراضي الذي يجيز المقدمات المغلوطة، وإن المقدمات هي التي تفضي إلى نتائج، وإن كانت مغلوطة أيضا، فليس المقصد من هذه التمرينات ان تبنى الألفاظ لتخضع للاستعمال، بل هي لمجرد التمكن من القياس وتعليلاته، وما دام كذلك جاز البناء على ما هو أكثر من المبني في العدد.

ومن الذين رفضوا الأصل المغلوط أو الذي لا يجوّز البناء عليه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، مصداق ذلك المناظرة الطريفة التي حدثت بينه وبين أحد المناظرين، والتي حدثنا عنها ابن جني في كتابه الخصائص، قال: (حدثني أبو علي قال: اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط

عند أبي العباس المعمري بنهر معقل، في حديث حدثنيه طويل.. وافترقنا، فلما كان الغد، اجتمعت معه عند أبي العباس، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أر فيهم طائلا، فلما انقضى سؤالهم قلت لأكبرهم: كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت، فقال: سفرروت، فلما سمعت ذلك، قمت في المسجد قائما، وصفقت بين الجماعة: سفرروت ! سفرروت !، فالتفت إليهم أبو بكر، فقال: لا أحسن الله جزاءكم، ولا أكثر في الناس مثلكم !، وافترقنا، فكان آخر العهد به) [١٢].

ومثل هذا البناء لا يجوز في قواعد اللغة العربية كما يرى أبو علي الفارسي ، لكون الأصل المفترض (عنكبوت) مما لا يجوز البناء عليه في مثل (سفرجل) لأن سفرجل في عدد الحروف اكثر من (عنكبوت) ، وقد علل الصيمري (ت ٤٣٦هـ) عدم جواز هذا البناء بقوله: (وإن كان الذي تبني منه أكثر حروفا من الذي تبني على مثاله، وكانت حروفه أصلية، فالمسألة باطل، نحو أن يقال لك: ابن لي من سفرجل مثل ضرب فهذا محال) [١٣]، فأصل عنكبوت رباعي، وأصل سفرجل خماسي، فلا يجوز بناء سفرجل على عنكبوت (فإذا أنت بنيت منه مثل عنكبوت احتجت إلى حذف حرف من الأصل، فلا يصل إلى أن يكون مثله، إلا بحذف حرف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس، وأيضا فإنه وإن كان محذوفا منوي مراد، وإذا كان كذلك، كان بالضرورة أكثر أصولا من الذي يبنى عليه، فلا يحصل التوافق) [١٤].

٢) الأصل الصناعي من حيث الأفراد والتركيب:

وما دام التمرين من غايات التمثيل الذي يبين حيثيات التصريف جاز أن يكون الأصل الصناعي على غير الصورة التي يجب أن يأتي بها الأصل الاشتقاقي من حيث كونه لفظا مفردا خارج حدود التركيب، وعليه فالأصل الصناعي وبحسب استقرائنا يأتي على نوعين من حيث تكوينه أو تركيبه، فيكون مرة مفردا، يتماشى وواقع الاشتقاق، ويتوافق مع سنة العرب في الاشتقاق من المفرد، وأخرى مركبا، كأن يكون جملة سمية أو فعلية، وهذا مما لم تعهده البيئة العربية الواقعية، وعهدته البيئة العلمية الافتراضية المحضة التي من أكبر همها التمكن من القياس، ومن أولى أولوياتها ضبط أدواته، والارتياض في مسائله وتمريناته، ومن أهم أدواته الميزان أو التمثيل، قال ابن جني في باب في الغرض من مسائل التصريف: (وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به، والآخر التماسك الرياضة به

والتدرب في الصنعة فيه....، وإعمال الفكرة فيه، لاقتناء النفس على ما يرد فيه نحو مما فيه)[١٥].

والأصل بعد هذا عند التصريفي يختلف عنه عند الاشتقاقي، إذ يكون أصلا مفترضا لا وجود له خلافا للأصل الاشتقاقي، كما في (قال) أصله عند الاشتقاقي بحسب المعجم: (ق. و. ل)، وعند التصريفي (قَوَلَ) على وزن فَعَلَ، فالجذر هو أصل الاشتقاق بغض النظر عن الخلاف في صيغته ، وبناء الفعل على الصيغة التي جاء بها هو أصل التصريف، ومعلوم أن (قَوَلَ) لم يقل به أحد من العرب، خلافا للـــ (قوْل) التي نطق بها العرب.

ولم يكن ليوجد الأصل الافتراضي ولا سيما في المعتل مثلا لو لا وجود القياس على الفعل الصحيح السالم، فالقول بأصل الفعل (قال) مثلا أنه (قَوَلَ) متأت من قياسهم على صيغة الفعل الصحيح السالم من الباب الأول (كتَبَ) مثلا، وغيره من الأفعال التي لا تحصى من أبواب الفعل المجرد الستة، والثابت في كلها أن عين الفعل متحرك، فخالف الفعل (قال) الأجوف هذه القاعدة المطردة، فقالوا بالأصل المفترض.

إن بداية الخطوات الصرفية التي سماها ابن جني بالمراتب [١٦]، والتي أولاها الصرفيون عناية فائقة، مرهونة فيمن يحددها من الصرفيين، ولا سيما المتناظرون، فإن تناولوا بالبحث والاستقاء لفظا مستعملا، عرجوا على أصله الاشتقاقي، كما في كثير من الألفاظ، ما حدث فيها خلاف صرفي في بنائها وما لم يحدث، كما في لفظة خطايا التي اتفق أغلبهم على كونها على فعائل، او ما ستؤول إليه من بنية وهي فعالى، وأنها من الأصل الاشتقاقي (الخطأ) [١٧]، أو لفظة إنسان التي اختلفوا في بنيتها لاختلافهم في الأصل الاشتقاقي، إن كان من الأنس أو النسيان [١٨].

وإن كان ما تناولوه بالنقاش من قبيل الفرضيات التي تصب في مجرى التمرين والارتياض، لم يعبؤوا في شرط الأصل في البناء إن كان مفردا في التركيب دالا على الفعل أو المصدر، المجرد أو المزيد، أو دالا على الإفراد أو الجمع ، كما في الأمثلة السابقة ، أو حتى جملة ، اسمية أو فعلية، والأمثلة على ذلك كثيرة، من ذلك مثلا ما جاء عن المازني (ت ٢٤٧ هـــ) قوله: (إذا قيل لك: كيف تصوغ مثل " اغدودن " من رميت، قلت: " ارمومى "، فكررت العين، ثم أبدلت الياء ألفا، لأنها لام الفعل، وقبلها فتحة، وأصلها الحركة، فقلبتها كما قلبت في " رمى "، وعلتها كعلتها، فإذا أضفت الفعل إلى نفسك، أو إلى المخاطب، قلت، " ارموميتُ " فلم تقلب الياء الفا، لأن أصلها السكون، كما فعلت ذلك في " رميتُ " حيث كان أصلها السكون) [١٩]،

فافترض فعلا لأصل المسألة التصريفية هو (رميتُ) المسند إلى تاء الفاعل، مما لا يعول عليه الاشتقاقي، والذي جيء به مسندا للدلالة على كون اللام ياء لا ألفا او واوا، كما هو لو كان مسندا إلى المفرد المخاطب (رمى)، كما افترض اصلا تصريفيا هو صيغة الفعل المسند إلى المفرد الغائب (افعوعل).

وجاء عنه أيضا: (ولو بنيت مثل هِدَمْلة من وأيْتُ، لقلت: وِأَيّة، ومن أويت: إوَيّة، ومن بعت: بِيّعة، ومن قلت: قِوَلّة، ولو بنيت مثل قوصرّة بعت، لقلت: بَيَّعّة، وكان أصلها: بَويَعّة، فالواو ساكنة، وبعدها ياء متحركة، فلذلك قلبت، كما قلت في " لويت يده: ليّة، من أويت: أوَيّة، لأن العين واو) [٢٠]، ففرض لمسائله التصريفية اسما مرة مثل (هدملة) و (قوصرة)، مع اتفاق العلماء أنه لا يجوز الاشتقاق من الاسم إلا نادرا، بل يكون من الفعل على رأي الكوفيين، والمصدر على رأي البصريين، وفرض جملا فعلية مرة كـــ (بعت) وقلت و (لويت يده)، متصدرة بأفعال مسندة إلى الضمير المتصل المتحرك، والذي حذف معه عين الفعل، لبناء الفعل على السكون، ولالتقاء سكون عين الفعل بلامه.

وقد يجعلون الجملة الفعلية التي يتصدرها فعلا مضارعا منطلقا لتصريفاتهم كما في الآية القرآنية: (تؤزهم أزا) [٢١]، وليبنوا جملة مركبة من أسلوبين، الأول: أسلوب النداء بما يحوي من حرف نداء واسم منادى، والأخر أسلوب الطلب المتمثل بفعل الأمر وفاعله المستتر، فيما روى السيوطي (ت ٩١١هـــ) بقوله: (وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد جلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا ويقول له: كيف تقول من " تؤزهم أزا " وصلها بيا فاعل افعل من (إذا الموؤودة سئلت) [٢٢]) [٢٣] ، ليتوصلوا بهذا المثال وما سبقه من الأمثلة بوجوب حذف الزيادات من تلك الألفاظ قبل البناء، وتجريدها منها وبنائهم الفعلين (أزّ يؤز) و(واد يئد).

أما مثال الجملة الاسمية فالمحاورة التي، ذكرها الزجاجي في مجالسه بما نصه: (حدثني أبو الحسن قال: حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى، وأبو العباس محمد بن يزيد، وغيرهما، قال أحمد: حدثني سلمة قال: قال الفراء: قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوما، فلما حضر تقدمتُ والأحمر، فدخلنا، فإذا بمثال في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى، وقعد إلى جانب المثال جعفر والفضل وحضر بحضورهم، وحضر سيبويه، فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة، أجاب فيها سيبويه، فقال له أخطأت، ثم سأله عن ثانية، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثالثة، فأجابه فيها، فقال له أخطأت، فقال له سيبويه:

هذا سوء أدب !، قال " يعني الفراء ": فأقبلت عليه فقلت: إن في هذا الرجل حدا وعجلة، ولكن ما تقول في من قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من " وأيتُ أو أويتُ "، فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النظر فيه، فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، ثلاث مرات، يجيب ولا يصيب، قال: فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما، أو يحضر صاحبكما حتى أناظره) [٢٤]. فهؤلاء أبون جملة اسمية أريد ان يبنى على مثالها من وايت او اويت، كما اريد ان يبنى منهما على مثال الجملة الفعلية: مررت بابين.

إن أصل اللفظة عن التصريفيين هو أصلها بعد بنائها على صيغة ما، قبل تحويلها، وقبل حدوث الإعلال أو الإبدال، أو القلب، أو الحذف أو الزيادة أو الإدغام، لا الأصل الثابت عند الاشتقاقيين، وكونه فعلا أو مصدرا خاليا من الزيادات، أو الحذف، وأن هذه الصيغ يجوز أن تكون تركيبا في عرف التصريفيين من باب التمرين لا أكثر.

٣) الأصل الصناعي من حيث الصيغ المتداولة:

اشترط القدامى في الأصل المفترض والمقيس عليه (الصيغة) أن يكون صحيحا واقعيا مستعملا، وهذا الفرض ما هو إلا طريقة لاتساق أقيستهم، وجعلها مطردة، ومعلوم ما للقياس من سمة الاختصار وتصنيف الأبنية كل في بابه، حتى لا يشذ عنها شاذ، إلا بالقدر القليل النادر، فردوا بذلك (قال) مثلا إلى باب (كتب)، ولم يجعلوا له بابا خاصا به، فتتعدد الأبواب، وتتشعب القواعد، وينفلت زمام الدرس من المتعلم والمسفيد.

إن رد الفعل (قال) المستعمل لم يكن جائزا عند التصريفيين إلا إلى صيغة واقعية صحيحة مستعملة عند العرب وقياسية مطردة هي فَعَل يفعل من الباب الأول، وهو القياس الصحيح عندهم الذي لا تشوبه شائبة، وهذا الأمر ينطبق على كل الألفاظ العربية التي لا يمكن ان تقاس إلا على ما كان واقعيا مستعملا من الصيغ، وإن كان لفظها الذي جاءت عليه افتراضيا، نحو: قَوَلَ أصلا لقال.

فشددوا على كون الصيغة التي تبنى عليها الالفاظ وتقاس لا بد أن تكون مستعملة صحيحة كما بينا، وإن كان اللفظ الذي جاء عليها افتراضيا غير مسموع كما في قول، كما رفضوا أن يبنى اللفظ على صيغة موجودة في الواقع اللغوي مما لا يجوز أن يبنى عليها، وإن كان ذلك على سبيل التمرين والرياضة، لان هذه التمارين بنظرهم ما وضعت إلا لخدمة القياس

القائم على الصيغ الحقيقية المستعملة وعلى ما يجب أن يبنى عليه، فما بني على باطل فهو باطل.

بل أن ما روي عن العرب دليل على صحة الأصل المفترض في بعض الألفاظ وواقعيتها، كما في أطالَ، أصله أطول الوارد في الشعر، قال ابن جني: (ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد، إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه، وذلك قوله:

صددتَ وأطولت الصدودَ وقلما وصال على طول الصدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكذا، منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله، فتجشم ذلك فيه، لما يُعقب من الدلالة على أوّلية أحوال أمثاله) [٢٥]، فهذا النص يدل دلالة واضحة وصريحة على أن هذه الأصول المتخيلة و المفترضة لها وجه من وجوه العربية، ودليل على ما افترضوه وتخيلوه.

إلا ان بعض التصريفيين خالف المألوف في هذا المجل وأجازوا بناء اللفظ على صيغ لم تستعمل، ما دام ذلك على سبيل التمرين والرياضة، فهذا أبو العباس بن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) جوّز الأصل المفترض وإن كان مغلوطا، ما دام مفترضا لمجرد التمرين والرياضة، قال أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ): (حدثني محمد بن يحيى الرياحي قال: بلغني أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر بن النحاس، وأمرهما بالمناظرة، فقال ابن النحاس لأبي العباس: كيف تبني مثل أفعَلوت من رميتُ ؟ فقال له أبو العباس: أقول: أرْمَيَيْتُ، فخطأه أبو جعفر، وقال: ليس في كلام العرب أفعلوت ولا أفعليت، فقال أبو العباس: إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت، وإنما تغفله بذلك أبو جعفر) [٢٦].

فالذي يتضح مما سبق أن النحاس (ت ٣٣٨ هـ) لم يخطئ ابن ولاد في تصريفه الكلمة على الوزن المفترض، بل خطأه في أصل البناء المفترض، وكون أفعليت وافعلوت، ليسا من كلام العرب، (والظاهر أن أبا العباس بن ولاد كان على مذهب الأخفش الذي يجوز صوغ وزن لم يثبت في كلام العرب، من باب التدريب والتجريب وصياغة الأوزان) [٢٧] كما هو ثابت في شرح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) [٢٨] ومنه هذان الوزنان المفترضان، قال أبو بكر الزبيدي في مذهب ابن ولاد: (وأحسن أبو العباس بن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء، وقال في ذلك بالمذهب المعروف،.. وقد كان الأخفش سعيد يبني من الأمثلة ما مثل له، وسؤل أن

يبنى عليه، وإن لم يكن ذلك من كلام العرب، وفي ذلك حجة لأبي العباس بن ولاد فيما تغفله فيه أبو جعفر) [٢٩]، وأما رأي أبي جعفر النحاس في أنه لا يبنى إلا على ما له نظير من كلام العرب، فهو مذهب أكثر أهل العربية) [٣٠].

الخاتمة

بعد كل ما بيناه في البحث بات معلوما أن الأصل الاشتقاقي أصل صوتي او لفظي ثابت تشتق منه ألفاظ كثيرة للتعبير عن المعاني المختلفة، بصيغ شاعت عند العرب، وسمعت منهم على قياس ألفوه، بغض النظر عما حدث فيها من تغيير في صيغها وأبنيتها، خلافا للأصل الصناعي، الذي يكون من اهتمام التصريفيين الذين ينظرون إلى التصريف على أنه صنعة لها قواعدها وأصولها، يلجؤون إليه في تحليل اللفظ، وما ينتج عنه من مراتب صناعية، فهو المنطلق لمباحثهم، وهي المقدمات لدرسهم وتمريناتهم، وإن كانت مغلوطة، أو افتراضية، فضلا عن البناء المسموع.

والأصل الصناعي بعد هذا يمكن أن يكون عند التصريفيين مفردا كما هي سائر الالفاظ، ويمكن ان يكون جملة، ما دام لا يخرج درسهم التصريفي عن جو الافتراض ، من أجل التمرين، واختلافهم في الأصل الصناعي في كونه مما جاء عن العرب ام يتجاوزه، لا يعدو خلافا شكليا وأنهم متفقون في كون الأصل المفترض هو من أجل التمكن من القياس في درسهم التصريفي.

هوامش البحث ومصادره:

(١) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ١٩٢،

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة و أنواعها: ١ / ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٨، والاشتقاق بين القدامى والمحدثين: ٤٥.

(٤) المفتاح في علم الصرف: ٦١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٤٢.

(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/٩٤. ١١٣، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات: ١٥١.

(٧) الخصائص ٢ / ٩٢ ــ ٩٣، وينظر: ١ / ٣٥٣ ــ ٣٥٤، والمنصف: ١ / ٤٤ ــ ٤٥.

(٨) نزهة الطرف في علم الصرف: ١٧٨، وينظر: شرح لكافية الشافية لابن مالك: ٢٠١٣، ٢١٩٤.

(٩) نزهة الطرف في علم الصرف ابن هشام: ١٧٩.

(١٠) إن بنيت من البيع مثل كَتِف قلت باعٌ، وأصله بَيِعٌ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها: التصريف الملوكي ٥٨..

(١١) التصريف الملوكي ٥٧، وينظر: المنصف ٣ / ١٤٤.

(١٢) الخصائص: ٣ / ٣٠٣ ــ ٣٠٤.

(١٣) التبصرة والتذكرة: ٢/ ٩٠٦ ــ ٩٠٧.

(١٤) الممتع الكبير في التصريف: ٤٦٥.

(١٥) الخصائص: ٣ / ٤٨٣

(١٦) ينظر: الخصائص: ٣ / ١

(١٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٨٠٦

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٨١٢.

(١٩) المنصف: ٢ / ٢٤٢ ـــ ٢٤٣.

(٢٠) المصدر نفسه: ٢ / ٢٥٥.

(٢١) مريم: ٨٣.

(٢٢) التكوير: ٨.

(٢٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٣٩٣ ــ ٣٩٤.

(٢٤) مجالس العلماء: ٩.

(٢٥) الخصائص: ١ / ٢٥٧ ــ ٢٥٨.

(٢٦) طبقات النحويين واللغويين: ٢١٩.

(٢٧) أهداف الافتراض الصرفي: ٤٩.

(٢٨) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٢٩٥.

(٢٩) طبقات النحويين واللغويين: ٢١٩ ــ ٢٢٠.

(٣٠) الكتاب: ٤ / ٢٤٢ ــ ٤٠٦، والمنصف: ١ / ٩٥ ــ ٩٦، وشرح الشافية: ٣ / ٢٩٥، وأهداف الافتراض الصرفي: ٤٩.

المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. الاشتقاق بين القدامى والمحدثين، عبد البسيط عبد الله، جامعة باكالونجان الإسلامية الحكومية، Jurnal *Lisanu ad-Dhad*، Vol. 02, No. 01, April 2015.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ٢٠٠٦ م.

٤. أهداف الافتراض الصرفي، أ.م.د. عادل نذير بيري، م.م. حيدر عبد علي حميدي، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، إنساني، ٢٠١٣ م.

٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، عنى بتصحيحه: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٦ هـ.
٦. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت في القرن الرابع ه)، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ن دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢ م.
٧. التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جني، تصحيح: محمد سعيد مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، القاهرة، ١٩١٣ م.
٨. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي النحوي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ ه)، تح: د. عوض بن محمد القوزي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٦ م.
٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٥٢ م.
١٠. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ م.
١١. شرح لكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ ه)، تح د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢ م.
١٢. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن بشر الزبيدي (ت٣٧٩ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصر، ١٩٥٤ م.
١٣. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م.
١٤. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، القاهرة، الهياة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ م.
١٥. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩ م.
١٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
١٧. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣ م.
١٨. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية بحلب، ١٩٧٠م.
١٩. المنصف شرح الأمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٩ هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٠ م.

٢٠. نزهة الطرف في علم الصرف، نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام عبد الله بن يوسف النحوي المصري الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مركز المخطوطات العربية كلية الدراسات العربية، جامعة المنيا، مكتبة الزهراء ، القاهرة، ١٩٩٠ م.